مشروع تشريع جديدة لانتخابات غرف التجارة باستخدام طريقة الانتخاب الإلكترونية

عرنوس: مراجعة شاملة للسياسات العامة والاستمرار بتبسيط إجراءات المشاريع والتوسع بها مع تحديد آليات تمويلها

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال حسين عرنوس أهمية دور لجان مجلس الوزراء والوزارات في مجال إعداد السياسات والخطط والآليات والبرامج التنفيذية لتنمية وتطوير مختلف القطاعات وفق رؤية وآليات تنفيذية محددة تتماشى مع التوجيهات التي حملتها الكلمة الشاملة للرئيس بشار الأسد في افتتاح الدور التشريعي الرابع أمام مجلس الشعب، مشيراً إلى أهمية تطوير عمل الوزارات ضمن إطار تنفيذ السياسات الكلية والقطاعية.

وخلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس، شدد عرنوس على أن يكون مضمون الخطاب منهج عمل واضح للفريق الحكومي، سواء لجهة منهجية رسم السياسات ووضع البرامج والأدوات، أو لجهة تقييم الواقع بموضوعية وشفافية ووضع الحلول المناسبة والقابلة للتنفيذ وتقادي إطلاق أي وعود لا يمكن تحقيقها في ظل الظروف الراهنة.

كما أكد رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال أهمية تبني فكر وتوجيه رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالتفكير الإبداعي الذي يرقى إلى مستوى التحديات القائمة واجتراح الحلول غير التقليدية وعدم التردد في طرح أي مخارج عملية شريطة أن تكون مدروسة ومبنية على سياسات واضحة وفعالة.

وطلب عرنوس إجراء مراجعة شاملة للآليات تنفيذ السياسات العامة في مختلف القطاعات والاستمرار باتخاذ ما يلزم لتبسيط إجراءات المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها نواة أساسية للنهوض الاقتصادي، مشدداً على أهمية المرجعية الواحدة لتلك المشاريع والتوسع بها على أكبر نطاق مع تحديد آليات تمويل واضحة.

وأوضح عرنوس أهمية التنسيق المستمر والتعاون والحوار بين جميع الجهات المعنية بما يضمن خروج القرارات بالشكل الأمثل بما ينعكس بشكل إيجابي ومباشر على العملية الإنتاجية ورفع مستوى الخدمات، لافتاً إلى ضرورة التنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجال تنشيط العملية الإنتاجية واستقرار سعر الصرف وفق خطوات منهجية ومدروسة، بالإضافة إلى ترتيب الأولويات وتحديد المشاريع ذات الأهمية والتي سيتم تنفيذها في موازنة العام القادم.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بالإعفاء من العقوبة لحائزي الأسلحة الحربية غير القابلة للترخيص أو الذخائر أو الألعاب النارية أو المناظير التي تركب على الأسلحة على وجه مخالف لأحكام المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام ٢٠٠١ وتعديلاته ضمن شروط منصوص عليها فيه، بهدف معالجة موضوع حيازة بعض المواطنين أسلحة حربية بصورة غير مشروعة بقصد حماية أنفسهم وممتلكاتهم من التنظيمات الإرهابية وتشجيع الأشخاص الذي حازوا تلك الأسلحة على التقدم بطلبات لترخيصها أو تسليمها للسلطات المختصة خلال مدة محددة مقابل إعفائهم من الملاحقة الجزائية والعقاب.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة التربية بخصوص الرؤية الإستراتيجية للوزارة بخصوص تعزيز نظم التعليم وربطها بسوق العمل والتي تشمل تفعيل دور المدارس التقنية ودعم مفهوم ريادة الأعمال وتشجيع الطلاب على بناء مشروعاتهم بناء على أفكارهم وزيادة الاهتمام بمدارس التعليم المهني وإدخال اختصاصات جديدة تسهم بتسهيل دخول سوق العمل ووضع منظومة للتعلم الرقمي ونشر الوعي بأهمية هذا التعليم وتأهيل المدرسين لتطبيقات الذكاء الصنعي وتطوير الكتاب التفاعلي، وأكد المجلس أهمية وجود برنامج زمني واضح لتنفيذ الإستراتيجية ووضع نظم تعليمية مرتبطة باحتياجات سوق العمل، وتفعيل دور الموجهين التربويين وزيادة الاهتمام بالتعليم في الحلقتين الأولى والثانية والاستفادة من تقانات الاتصالات والمعلومات في العملية التعليمية.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتعلق بالآلية الجديدة لانتخابات غرف التجارة واستخدام طريقة الانتخاب الإلكترونية.

كما وافق المجلس على تنفيذ منظومة توزيع مياه الشرب من محطة تحلية في مدينة دوما، وتنفيذ محطة معالجة مياه الشرب مع تركيب منظومة طاقة شمسية في بلدة شبعا بريف دمشق.

٥٠٠ ألف حساب جديد تم فتحها

«المركزي» يعرض ما تم تنفيذه لفتح حسابات للمستفيدين من الدعم

عبد الهادي شباط

بعد التوجه الحكومي وتعميم مصرف سورية المركزي بفتح حسابات للمستفيدين من الدعم خلال ٣ أشهر، عرض المركزي ما تم تنفيذه في القطاع المصرفي في هذا الخصوص، مبيناً أنه تم فتح ٥٠٠ ألف حساب مصرفي جديد للمستفيدين من الدعم، علماً أن بعض المتابعين للعمل المصرفي توقع أن تكون الحاجة لأكثر من مليوني حساب جديد.

«المركزي» عمل منذ بدء التوجه الحكومي على جملة من التسهيلات والاشتراطات في فتح الحسابات حيث كان من أهم التسهيلات زيادة ساعات عمل الموظفين في المصارف لغاية فتح الحسابات وشبه توحيد عمولات فتح الحسابات لدى المصارف العامة والخاصة، لكن في المقابل تشدد لجهة عدم قبول الوكالات في فتح الحسابات المصرفية.

وأوضح المركزي في بيان له أنه إشارة إلى التوجيهات الحكومية الصادرة بخصوص التوجه لإحلال الدعم النقدي بشكل مباشر محل الدعم العيني، وحيث إن مصرف سورية المركزي إحدى الجهات الحكومية التي لها دور مهم في تنفيذ هذا التوجه من خلال إشرافه على القطاع المصرفي، فقد اتخذ العديد من الإجراءات التي من شأنها المساعدة في الوصول للهدف المنشود وذلك من خلال إصدار قرارات وتعليمات لتعزيز النفاذ المالي ونشر الوعي المصرفي- في إطار عمل المصارف والمتعاملين على حد سواء- لتمكين المواطنين بسهولة من فتح حسابات مصرفية لاستخدامها في كل التعاملات المالية، ولاسيما في المرحلة الحالية استقبال مبالغ الدعم عند إقرار الآلية الخاصة بذلك، ويمكن تلخيصها بإصدار القرارات اللازمة لزيادة ساعات الدوام الأصولي للمصارف حتى السادسة مساء والعمل أيام السبت من الساعة ٩:٠٠ صباحاً حتى ٤:٠٠ مساءً وحيث ينحصر الدوام في الفترات الإضافية على فتح الحسابات المصرفية للمتعاملين، أو تفعيل الحسابات الجامدة لهم لتنشيطها أصولاً. والعمل بالطاقة القصوى بهذا الصدد خلال ساعات الدوام الرسمي، مع العمل على تبسيط إجراءات فتح الحسابات وتسريع العملية ما أمكن.

إضافة إلى المتابعة المستمرة من المركزي لنتائج القرارات عبر تقارير تتبع أسبوعية لتفاصيل الحسابات الجديدة والمفعلة، وتنفيذ زيارات ميدانية للوقوف على العمل على أرض الواقع، وقد بلغ عدد الحسابات الجديدة

(المفتوحة والمفعلة) نحو ٥٠٠ ألف حساب.

كما أصدر المركزي التعميم ٣١٩١/ص١٦/ تاريخ ٢٠٢٤/٧/٩ بتحديد الحدود القصوى للتكاليف المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية والحصول على بطاقات مصرفية وإلزام المصارف بها لتخفيف الأعباء على المتعاملين ما أمكن.

وعلى صعيد تسريع وتبسيط إجراءات الانتشار وتقديم الخدمات المالية على أوسع نطاق بتكلفة أقل وإجراءات أبسط لدى المصارف، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لمنح الموافقات اللازمة على العقود المبرمة بين عدد من المصارف وشركات الحوالات الداخلية لتنفيذ حوالات من وإلى الحسابات المصرفية.

ولفت إلى إصدار القرار ١٠٢/م، ن تاريخ ٢٠٢٤/٧/١١ المتعلق بالسماح للمصارف بالتعاقد مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين ممن لديهم سجل تجاري أصولي، لتنفيذ عمليات السحب والإيداع لديه من المتعاملين من حساباتهم المصرفية وفق ضوابط محددة.

وأشار إلى إصدار القرار ١١٠١/ل. إ تاريخ ٢٠٢٤/٨/١٨ الذي سمح بموجبه لمصارف التمويل الأصغر بافتتاح مكاتب لها في الأماكن التالية (المجمعات التجارية الكبيرة «المولات»- شركات خدمات المكتب المرن- الجامعات- مراكز خدمة المواطن) وأي أماكن مماثلة لممارسة أنشطة مصرفية محددة تسمح بوصول الخدمات المصرفية للمتعاملين، والمتمثلة بفتح الحسابات الجارية وتهيئة ملفات القروض والتمويلات، والتسويق لخدمات المصرف، ما عدا إمكانية قبول الودائع واستلام مبالغ القروض الممنوحة، حيث تبقى من اختصاص المكاتب المصرفية المستقلة والفروع.

وبين المركزي في بيانه أنه في إطار التنسيق مع الجهات الأخرى والأطراف المعنية بهذا المشروع وفق التوجيهات الحكومية، تشير بشكل خاص إلى التنسيق الجاري مع وزارة الاتصالات والتقانة بخصوص هذا الموضوع، حيث تم العمل على تجهيز البيانات التفصيلية للحسابات المصرفية للأفراد للبدء في بناء قاعدة البيانات الخاصة بمنصة الحسابات المصرفية وتم تسليمها للشركة المطورة للمنصة، ليصار إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق تلك المنصة عند الجاهزية أصولاً. إضافة إلى مشاركة مصرف سورية المركزي في مشروع بناء منصة الدعم النقدي الجاري العمل عليها بالتنسيق مع الوزارة من خلال عضوية اللجان المشكلة بهذا الخصوص.

وزير النفط: التعاون مع روسيا بلغ مستويات غير مسبوقة

الوطن

أكد وزير النفط والثروة المعدنية في حكومة تسيير الأعمال الدكتور فراس قدور عمق وأهمية علاقات التعاون بين سورية وروسيا الاتحادية، وبصورة خاصة في مجال الطاقة بكل قطاعاتها.

وأعرب الوزير قدور خلال جلسة مباحثات في موسكو أمس مع وزير الطاقة الروسي سيرغي تسفيليوف عن الشكر لروسيا قيادة وحكومة وشعباً على دعمها لسورية، مشيراً إلى أن التعاون بين البلدين بلغ مستويات غير مسبوقة تنفيذاً لتوجيهات الرئيسين بشار الأسد وفلاديمير بوتين.

وأشار قدور إلى أن وزارة النفط والثروة المعدنية تبذل الجهود لإعادة إعمار البنى التحتية في مجال استخراج ونقل وتكرير المنتجات النفطية التي دمرتها التنظيمات الإرهابية عندما كانت تعيث فساداً في الأرض السورية.

بدوره أعلن وزير الطاقة الروسي تسفيليوف أن الجانب الروسي يتابع تنفيذ الاتفاقيات الموقعة سابقاً مع وزارة النفط والثروة المعدنية واستخدام التكنولوجيات الحديثة وخبرة الشركات الروسية في التعاون مع سورية لاستخراج وتكرير النفط والغاز، مؤكداً عزم موسكو مواصلة تطوير وتعزيز التعاون مع دمشق في هذا المجال.

منهم ١٠ من أعضاء الغرفة الحالية

٣١ مرشحاً يتنافسون على ١٢ مقعداً في تجارة دمشق

رامز محفوظ

كشف عضو في مجلس إدارة في غرفة تجارة دمشق أنه تم قبول طلبات ترشح ٣١ شخصاً لانتخابات غرفة تجارة دمشق من أصل ٤٢ مرشحاً تقدموا بطلبات ترشح، وبلغ عدد الذين سحبوا طلبات ترشحهم قبل إعلان نتائج المقبولين شخصين، لافتاً إلى أن تقديم طلبات الاعتراض من قبل الذين تم رفض طلبات ترشحهم بدأ أمس وسينتهي مع نهاية دوام الخميس القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عضو المجلس أن الشخص الذي يتقدم بطلب اعتراض لعدم قبول طلب ترشحه يجب أن يكون محققاً لشروط الترشح للانتخابات وأن لجنة الإشراف لا ترفض طلب ترشح لشخص حقق شروط الترشح، لافتاً إلى أنه الحالات التي يتم فيها قبول ترشح شخص بعد تقديمه طلب اعتراض تعتبر نادرة جداً.

واستعرض الحالات التي يتم من خلالها رفض طلبات الترشح من قبل لجنة الإشراف على الانتخابات، ومنها عدم مضي خمس سنوات على تسجيل المرشح ضمن الغرفة أو عدم تسديد المرشح للرسوم السنوية المترتبة على الغرفة سنة بسنة وحالات أخرى منصوص عليها ضمن قانون الغرف.

وعن وجود أعضاء سابقين ضمن المرشحين المقبولين لفت عضو مجلس الإدارة إلى أنه من ضمن المرشحين المقبولين ١٠ أعضاء مجلس إدارة منتخبين سابقاً وشخص تم تعيينه سابقاً ضمن مجلس إدارة الغرفة أما البقية وعددهم ٢٠ فهم مرشحون جدد لم يكونوا سابقاً ضمن مجالس إدارة الغرفة.

وأوضح أنه وفقاً لنظام الغرفة فإن مجلس الإدارة يجب أن يضم ١٢ عضواً يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة ومن ثم اتخاذ القرار، وفي حال الموافقة يتم إبلاغ أصحاب الطلبات لتسديد دفع نشر أولي مدته بالقانون ٦/، وهذا يلقى اعتراض بعض أصحاب البراءات من طول المدة، إلا أنها مادة في القانون يراعي خلالها فترة تسجيل الطلب ودراسته والموافقة بالمنح والنشر الأولي على أن تأخذ هذه المراحل مدة سنة على الأقل لحق الأولوية وفقاً للاتفاقيات العالمية للمحافظة على جدة الاختراع.

وأكدت عقل أنه لا تأثير لتأخر قرار البراءة في جدة الاختراع لأنه يأخذ رقم محضر إيداع من تاريخ تسجيل الطلب وعند فحصه على قواعد البيانات يتم فحصه على الفترة ما قبل رقم المحضر وذلك لحق الأولوية، ولفتت إلى أن بحث جدة براءة الاختراع مطلقة إذ يتم على مستوى سورية والعالم، موضحة أن البراءة السورية تعتمد محلياً، وأن كل دولة لها قوانينها المحلية الناظمة.

وأشارت إلى أن رسوم التسجيل في سورية هي الأرخص في العالم وتعد رمزية جداً حيث تبلغ رسوم التسجيل والدراسة ٢٠٠٠ ليرة سورية فقط ومع الطوابع تصبح ٢٤٠٠ ليرة، كما يقدر رسم التسجيل للسنة الأولى بـ٢٥٠ ليرة ليصبح ٣٠٠ مع الطوابع، وتسدد الرسوم السنوية لمدة /٢٠/ عاماً تتزداد ٥٠ ليرة سنوياً وذلك لدعم وتشجيع المخترعين.

وحول مصير براءات الاختراع في سورية، بينت عقل أنه وفقاً للقانون الناظم لعمل دائرة براءات الاختراع رقم /١٨/ لعام ٢٠١٢ فإن وظيفتها تقتصر على منح وتسجيل ونشر براءات الاختراع، إضافة إلى أن الدائرة ترسل إلى هيئة الاستثمار السورية مطلع كل عام جدول ببراءات الاختراع الممنوحة لوضعها على الخريطة الاستثمارية، إلا أن أغلب المخترعين الذين استثمروا براءاتهم كان استثماراً شخصياً ممن لديهم قدرة مادية جيدة أو عن طريق شركات صغيرة ومتوسطة، مؤكدة أن استثمار البراءات يتطلب تضافر جهود عدة جهات ووزارات معنية.

وأشارت إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك منحت براءتي اختراع لعاملين من الوزارة وهما براءة اختراع بمطحنة اليرموك بدرعا والثانية بمخبز السويداء، واستثمرت الوزارة البراءتين وهو ما يجب أن تفعله باقي الوزارات وهو أن تطلع على الاختراعات وتبحث فيما يمكنها الاستفادة منه واستثماره ما يدعم الإنتاج الوطني والمحلي والمخترعين أيضاً.

التأخر بسبب «الجامعة»!!

رئيسة دائرة براءات الاختراع لـ«الوطن»: ٦٣٦٥ براءة اختراع سورية منها ٣٥ هذا العام

راما العلاف

كشفت رئيسة دائرة براءات الاختراع في مديرية حماية الملكية الفكرية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نسرين عقل في حديثها لـ«الوطن» عن العدد الإجمالي لبراءات الاختراع والبالغ ٦٣٦٥ براءة حتى تاريخ ٢١ الشهر الجاري منها ٣٥ براءة تم منحها هذا العام لتاريخه.

وأشارت إلى مشاركة المديرية مؤخراً بالدورة /٦٤/ لاجتماع الجمعيات العمومية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في جنيف، كما يجري التنسيق بشكل مستمر مع المنظمة لتأمين دورات تدريبية للعاملين في المديرية.

وحول شكاوى تأخر منح البراءات وطول مدة الإجراءات، أوضحت عقل أن دائرة براءات الاختراع تستقبل طلب المخترع أو الوكيل القانوني له ويتم تدقيق الطلب وفحص الأوراق المقدمة شكلياً وبأخذ رقم محضر إيداع، وعند الانتهاء من دراسة الطلبات تجتمع لجنة دراسة البراءات وتحول الطلبات لجهة علمية لأخذ الرد العلمي وهنا يحدث التأخير، وأوضحت أن الوزارة ليست جهة وصائية على الجهات المتعاملة معها كجامعة دمشق مثلاً، إذ إن الوزارة تشير عند إحالة دراسة الاختراع للجامعة إلى ضرورة ألا تتجاوز مدة الدراسة شهراً لكن تقع الإشكالية في أن الجامعة لا تلتزم بالمدة وقد تمتد إلى شهرين وثلاثة أشهر ما يضطر الوزارة إلى إرسال طلب تأكيد للدراسة إلى الجامعة، ويتم بعد فرز الردود مقارنتها مع تقرير البحث الصادر عن الدائرة

وإضافة الى ٦ أعضاء يتم تعيينهم من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ٤ أعضاء منهم يكونون من ضمن المهن التي لم تمثل بمجلس الإدارة واثنان هم مديران عامان والهدف من تعيين أعضاء ضمن مجلس الإدارة التكاتف مع المجلس في أداء المهام المطلوبة منه.

وأشار إلى أن موعد انتخابات الغرفة تم تحديده بتاريخ السادس والعشرين من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساء.

هذا وكان قد أغلق باب الترشح لانتخابات غرفة تجارة دمشق يوم الخميس الماضي ٢٠٢٤/٨/٢٢.